الشباب الليبي والتحولات البنيوية المعاصرة: تحليل سوسيولوجي للتهميش الاقتصادي، أزمة الثقة، واستراتيجيات التكيف

د.سعاد محمد العباني

جامعة طرابلس، كلية الآداب واللغات، قسم علم الاجتماع

s.elabani@uot.edu.ly

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أوضاع الشباب الليبي في ظل التحولات البنيوية المعاصرة، من خلال التركيز على التهميش الاقتصادي، وأزمة الثقة في المؤسسات، واستراتيجيات التكيف، خاصة الهجرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مقاربة كمية، حيث تم تطبيق استبيان على عينة مكونة من 300 شاب، وبتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من التهميش الاقتصادي، يقابله انخفاض حاد في الثقة بالمؤسسات، مع بروز تحولات قيمية نحو الفردانية. كما تبين أن الشباب يتبنون استراتيجيات تكيف بديلة، مثل العمل غير الرسمي والهجرة، بوصفها استجابات عقلانية لقيود بنيوية. وأكد تحليل الانحدار أن التهميش الاقتصادي والتحولات القيمية يعززان الميل نحو الهجرة، في حين تسهم الثقة الاجتماعية في الحد منها. وتخلص الدراسة إلى أن معالجة قضايا الشباب تتطلب إصلاحات بنيوية شاملة ترتكز على إعادة بناء الثقة المؤسسية وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي

الكلمات المفتاحية؛ الشباب الليبي، التحول البنيوي، التهميش الاقتصادي، أزمة الثقة، استراتيجيات التكيف، سوسيولوجيا الشباب.

ABSTRACT

This study analyzes the condition of Libyan youth under contemporary structural transformations, focusing on economic marginalization, institutional trust crisis, and coping strategies, particularly migration. A descriptive-analytical approach with a quantitative method was employed, using a questionnaire administered to a sample of 300 الشباب, and data were analyzed using SPSS. Findings reveal high levels of economic marginalization and a significant decline in trust in institutions, alongside noticeable value shifts toward individualism. Youth increasingly adopt alternative coping strategies, such as informal employment and migration, as rational responses to structural constraints. Regression analysis indicates that economic marginalization and value transformations positively influence migration tendencies, while social trust has a negative effect. The study concludes that addressing youth issues requires comprehensive structural reforms centered on rebuilding institutional trust and enhancing socioeconomic inclusion

Keywords: Libyan youth; structural transformation; economic marginalization; trust crisis; coping strategies; sociology of youth

مقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات بنيوية متسارعة مست مختلف الأنساق الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية وأنماط العيش .(Inglehart, 1997: 34) وتبرز فئة الشباب باعتبارها الفاعل الأكثر تأثرًا بهذه التحولات، نظرًا لموقعها الانتقالي بين التعليم وسوق العمل (Becker, 1964).

في المنطقة العربية، تتقاطع التحديات الاقتصادية مع الأزمات السياسية، مما يفرز واقعًا يتسم بارتفاع معدلات البطالة وتراجع فرص الاندماج الاقتصادي والاجتماعي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022؛ منظمة العمل العربية، 2021؛ عيسى، 2023). وقد أدى هذا الواقع إلى ضعف الثقة في المؤسسات العامة وتزايد النزعات الفردية (الباروميتر العربي، 2021)، كما برزت استراتيجيات التكيف، خاصة الهجرة، كخيار بديل لدى فئات واسعة من الشباب (المنظمة الدولية للهجرة، 2022).

أما في السياق الليبي، فتتخذ هذه التحولات أبعادًا أكثر تعقيدًا نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة (UNSMIL، 2015؛ البنك الدولي، 2020). فقد شّهد المجتمع الليبي في السنوات الأخيرة تحولات بنيوية عميقة مست مختلف الأنساق الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما انعكس بشكل واضح على فئة الشباب. حيث أصبحت الهجرة خيارًا متزايدًا لديهم بحثًا عن فرص أفضل في ظل تراجع الأوضاع المحلية (ارفيدة،2017 :25)

كما أدى ضعف مؤسسات الدولة إلى خلق بيئة تتسم بعدم الاستقرار، وهو ما انعكس في تصاعد مشاعر التهميش وتآكل الثقة في المؤسسات (تقرير التنمية البشرية العربية، 2016؛ البنك الدولي، 2020). ولا يمكن فهم هذه التحولات بمعزل عن التغيرات القيمية التي يشهدها المجتمع، حيث لم تعد القيم التقليدية تمارس نفس التأثير الذي كانت تمارسه سابقًا، في مقابل بروز قيم جديدة تميل إلى الفردانية والبحث عن الفرص خارج الإطار المحلي (تقرير التنمية البشرية العربية، 2016؛ Inglehart & Welzel, 2005).

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت قضايا الشباب، إلا أن معظمها ركز على أبعاد جزئية مثل البطالة أو الهجرة، دون تقديم تحليل متكامل يربط بين التهميش الاقتصادي وأزمة الثقة واستراتيجيات التكيف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022). كما أن الدراسات الليبية في هذا المجال ما تزال محدودة وتعاني

من الطابع الوصفي (البنك الدولي، 2020؛ الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، 2013). كما أن الدراسات التي تناولت الحالة الليبية ما تزال محدودة، وغالبًا ما يغلب عليها الطابع الوصفي، مع ضعف في التحليل السوسيولوجي العميق.

من هنا تنطلق هذه الدراسة لتحليل أوضاع الشباب الليبي في ظل التحولات البنيوية المعاصرة، من خلال مقاربة سوسيولوجية تسعى إلى فهم العلاقة بين التهميش الاقتصادي، وأزمة الثقة، والتحولات القيمية، ودورها في تشكيل استراتيجيات التكيف، خاصة الهجرة. كما تهدف الدراسة إلى تقديم نموذج تفسيري يوضح كيفية تفاعل هذه العوامل في إنتاج سلوكيات الشباب، بما يسهم في إثراء الأدبيات السوسيولوجية، وتقديم فهم أعمق لواقع الشباب في المجتمع الليبي.

إشكالية البحث

في ظل التحولات البنيوية **التي** يشهدها المجتمع الليبي، برزت مجموعة من التحديات التي أثرت بشكل مباشر على فئة الشباب، خاصة ما يتعلق بضعف الاندماج في سوق العمل، وتزايد معدلات البطالة، وتراجع الثقة في المؤسسات الرسمية. وقد أفرز هذا الواقع أنماطًا جديدة من السلوك الاجتماعي، تمثلت في العزوف عن المشاركة المجتمعية (عيسى، 2023: 88)، وتنامي النزعة الفردية، والبحث عن بدائل خارج الإطار المحلي، وعلى رأسها الهجرة. في ظل هذا السياق المركب، لم تعد استجابات الشباب الليبي تقتصر على أنماط تقليدية من الاندماج، بل برزت استراتيجيات تكيف متعددة، من أبرزها العمل غير الرسمي والهجرة، باعتبارها خيارات عقلانية تُنتجها القيود البنيوية القائمة (الهنشيري،2021 : 6). غير أن معظم الدراسات السابقة تناولت هذه الظواهر بشكل مجزأ، حيث ركزت على البطالة أو الهجرة أو الثقة الاجتماعية كل على حدة، دون تقديم إطار تفسيري يربط بينها داخل نموذج سوسيولوجي متكامل يفسر تفاعل البنية الاقتصادية مع التحولات القيمية وأزمة الثقة في إنتاج أنماط السلوك الشبابي.

انطلاقًا من ذلك، تتمثل إشكالية البحث في فهم الكيفية التي تؤثر بها التحولات البنيوية في المجتمع الليبي على أوضاع الشباب، من خلال التفاعل بين التهميش الاقتصادي، وأزمة الثقة في المؤسسات، والتحولات القيمية، وانعكاس ذلك على تشكيل استراتيجيات التكيف، وعلى رأسها الميل نحو الهجرة. وبصيغة أدق،

تتحدد الإشكالية في السؤال المركزي الآتي: كيف تتداخل الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية والقيمية في إنتاج توجهات الشباب الليبي نحو الهجرة بوصفها استراتيجية تكيف مع واقع بنيوي مضطرب؟

تساؤلات الدراسة

1. ما طبيعة العلاقة بين التهميش الاقتصادي، وأزمة الثقة، والتحولات القيمية، وتأثيرها على توجهات الشباب الليبي نحو الهجرة؟
2. ما مستوى التهميش الاقتصادي الذي يعاني منه الشباب الليبي؟
3. ما درجة الثقة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية؟
4. ما طبيعة التحولات القيمية لدى الشباب؟
5. إلى أي مدى تؤثر هذه العوامل في زيادة الرغبة في الهجرة؟

واستنادًا إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، تم صياغة الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التهميش الاقتصادي وأزمة الثقة لدى الشباب الليبي.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أزمة الثقة واستراتيجيات التكيف.
3. يؤثر التهميش الاقتصادي تأثيرًا مباشرًا في الميل نحو الهجرة.
4. تؤثر التحولات القيمية في اتجاهات الشباب نحو الهجرة.
5. تؤثر الثقة الاجتماعية تأثيرًا ذا دلالة إحصائية في الميل نحو الهجرة.

أهداف الدراسة

1. تحليل أوضاع الشباب الليبي في ظل التحولات البنيوية
2. التعرف على مستوى التهميش الاقتصادي وأثره الاجتماعي
3. قياس درجة الثقة في المؤسسات
4. تحليل التحولات القيمية لدى الشباب
5. تفسير العلاقة بين هذه العوامل واتجاهات الهجرة
6. تقديم نموذج تفسيري متكامل لهذه الظواهر.

أهمية الدراسة

1. إثراء الأدبيات السوسيولوجية حول الشباب في المجتمعات العربية.
2. تقديم نموذج تحليلي يربط بين عدة متغيرات في إطار واحد.
3. سد فجوة بحثية في الدراسات الليبية.
4. مساعدة صناع القرار في فهم مشكلات الشباب.
5. تقديم مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في وضع سياسات تشغيل.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يُعد الإطار النظري الركيزة الأساسية في تفسير الظواهر الاجتماعية، إذ يتيح فهم العلاقات بين البنى الاجتماعية والفاعلين الاجتماعيين ضمن سياقات تاريخية واقتصادية متغيرة. وفي حالة الشباب الليبي، تتداخل التحولات البنيوية المعاصرة مع تراجع مؤسسات الدولة، وإعادة تشكيل سوق العمل، وتغير أنماط الثقة الاجتماعية، بما يستدعي اعتماد مقاربات نظرية متعددة لفهم هذه الظاهرة المركبة (Beck, 1992; World Bank, 2020). وقد اهتم علم الاجتماع منذ نشأته بتحليل العلاقة بين البنى الاجتماعية وأنماط السلوك الفردي، خصوصًا في فترات التحول، حيث يُعاد إنتاج القيم والمعايير الاجتماعية وفق التحولات الاقتصادية والسياسية.(Bourdieu, 1986) وترتبط التحولات الاجتماعية بإعادة تشكيل القيم والأدوار داخل المجتمع، وقد أثرت هذه التحولات على الشباب الليبي بشكل كبير(بومريومة، 2022: 8) (عيسى، 2023: 89)

تستند هذه الدراسة إلى نظرية رأس المال البشري التي ترى أن التعليم والتدريب يمثلان استثمارًا مباشرًا في قدرات الأفراد، بما ينعكس على إنتاجيتهم وفرص اندماجهم في سوق العمل غير أن هذه النظرية تواجه حدودًا تفسيرية في السياقات غير المستقرة، حيث لا يعكس التعليم بالضرورة تحسنًا في فرص التشغيل بسبب اختلال البنية الاقتصادية وضعف قدرة السوق على الاستيعاب (World Bank, 2020; UNDP, 2022). وفي السياق الليبي، يتجلى هذا الاختلال في الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ما يؤدي إلى ما يمكن وصفه بتعطل تحويل رأس المال البشري، حيث يمتلك

الشباب مؤهلات تعليمية دون أن تنعكس على فرصهم الفعلية في العمل، وهو ما يعمّق الإحساس بالتهميش الاقتصادي. (عيسى، 2023: 96).

كما توظف الدراسة نظرية رأس المال الاجتماعي التي قدمها(2000) Putnam، والتي تؤكد أن الثقة والشبكات الاجتماعية تمثل أساس التماسك الاجتماعي والفعالية المؤسسية. ويكمل هذا الطرح تصور Bourdieu (1986)الذي يوسع مفهوم رأس المال ليشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية، حيث تلعب الشبكات غير الرسمية دورًا حاسمًا في إعادة إنتاج فرص الأفراد داخل المجتمع. وفي السياق الليبي، يؤدي ضعف المؤسسات الرسمية إلى انتقال الثقة من المستوى العام إلى دوائر ضيقة مثل الأسرة والقبيلة، مما يحد من فرص الاندماج الاجتماعي ويضعف ما يسميه بوتنام بـالرأسمال الاجتماعي الجسري (Putnam, 2000).

أما في مجال تفسير استراتيجيات التكيف، فتستفيد الدراسة من مقاربة **الممارسات اليومية** عند de Certeau (1984)، التي ترى أن الأفراد لا يستسلمون للقيود البنيوية، بل يطورون تكتيكات يومية للتعامل معها، سواء عبر العمل غير الرسمي أو الهجرة أو الاعتماد على الشبكات الاجتماعية.

ومن خلال دمج هذه المقاربات، يتضح أن الظواهر المدروسة لا يمكن تفسيرها من خلال بُعد واحد، بل عبر تفاعل مركب بين البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالتهميش الاقتصادي لا ينتج فقط عن ضعف الفرص، بل عن اختلال بنيوي في العلاقة بين التعليم وسوق العمل، في حين ترتبط أزمة الثقة بتراجع دور المؤسسات في إنتاج العدالة الاجتماعية، ما يؤدي إلى إعادة تشكيل استراتيجيات التكيف لدى الشباب.

وبذلك، يمكن فهم الوضع الاجتماعي للشباب الليبي باعتباره نتاجًا لتفاعل معقد بين رأس المال البشري والاجتماعي، ضمن سياق يتسم بعدم الاستقرار البنيوي، حيث تعيد البنية إنتاج التهميش بدل الحد منه (Beck, 1992; Bourdieu, 1986). يوفر هذا الإطار النظري رؤية شاملة لفهم وضع الشباب الليبي باعتباره نتاجًا لتفاعل معقد بين البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يوضح أن المشكلة ليست في الفرد فقط، بل في البنية التي تعيد إنتاج التهميش بآليات متعددة، مما يستدعي مقاربة تحليلية متعددة المستويات.

الدراسات السابقة

شهدت الدراسات السوسيولوجية خلال العقدين الأخيرين اهتمامًا متزايدًا بقضايا الشباب في سياق التحولات البنيوية، مثل الحالة الليبية وقد تنوعت الدراسات بين مقاربات اقتصادية واجتماعية وثقافية، مع حضور واضح لنظرية رأس المال البشري ونظريات التحول القيمي في تفسير هذه الظواهر. وتتباين هذه الدراسات من حيث المنهجيات والزوايا التحليلية، إذ ركز بعضها على البعد الاقتصادي، بينما تناول البعض الآخر الأبعاد النفسية والاجتماعية. ويمكن عرضها وفق السياق التالي:

أولًا: التهميش الاقتصادي لدى الشباب العربي

تناولت العديد من الدراسات ظاهرة البطالة باعتبارها أحد أبرز تجليات التهميش الاقتصادي، حيث يرى (أرميص، **2013**: **135)** أن البطالة في المجتمع الليبي ليست مجرد مؤشر اقتصادي، بل هي تعبير عن اختلالات هيكلية في سوق العمل، نتيجة الاعتماد على القطاع العام وضعف التنوع الاقتصادي.

وفي السياق المغاربي، توصلت دراسة **(عبد المجيد،2020)** إلى أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب يرتبط بضعف مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، مما يؤدي إلى حالة من الاغتراب الاقتصادي لدى الشباب، حيث يشعرون بعدم القدرة على تحقيق ذواتهم داخل مجتمعاتهم.

وفي دراسة ميدانية حول الشباب في المجتمعات العربية، يبين **(بن سالم، 2018)** أن التهميش الاقتصادي لا يقتصر على البطالة، بل يشمل أيضًا ضعف الدخل وانعدام الاستقرار الوظيفي ومحدودية الحراك الاجتماعي كما تشير **دراسة (المنظمة العربية للعمل ،2021) إلى** أن الشباب العربي يواجه تحديات مزدوجة تتمثل في: محدودية فرص العمل وهشاشة شروط التشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الشعور بالأمان الاقتصادي.

رغم أهمية هذه الدراسات، إلا أنها تعاني من عدة محدوديات منها التركيز على المؤشرات الكمية دون تحليل التجربة المعيشية للشباب وغياب الربط بين التهميش الاقتصادي وباقي المتغيرات الاجتماعية وضعف التناول السوسيولوجي العميق لمفهوم التهميش. ما يعني أن التهميش لم يُدرس كبنية اجتماعية بل كمشكلة اقتصادية فقط.

ثانيًا: أزمة الثقة الاجتماعية لدى الشباب

تَعد الثقة الاجتماعية أحد المؤشرات الأساسية على تماسك المجتمع، وقد تناولت بعض الدراسات العربية هذا المفهوم في سياق التحولات السياسية والاجتماعية. حيث تشير دراسة (**الباروميتر العربي ،2021**) إلى تراجع مستويات الثقة في المؤسسات الرسمية لدى الشباب في عدد من الدول العربية، خاصة في الدول التي شهدت اضطرابات سياسية. كما توصلت دراسة (الكيلاني ،**2019**) إلى أن ضعف الثقة يرتبط بشكل مباشر بالشعور بالتهميش والإقصاء، حيث يميل الشباب الذين يعانون من البطالة إلى فقدان الثقة في الدولة ومؤسساتها.

وفي السياق الليبي، يوضح (**الزايدي، 2021**) أن الشباب الليبي يعاني من أزمة ثقة مركبة تتمثل في ضعف الثقة في المؤسسات الحكومية وتراجع الثقة في النخب السياسية، هذا فضلا عن محدودية الثقة في فرص المستقبل. وتكشف هذه الدراسات عن فجوات واضحة، مثل غياب نماذج تفسيرية تربط بين الثقة والهجرة التعامل مع الثقة كمفهوم منفصل عن البنية الاقتصادية قلة الدراسات التطبيقية في الحالة الليبية.

ثالثًا: الهجرة كاستراتيجية تكيف

تُعد الهجرة من أبرز الظواهر المرتبطة بالشباب في المجتمعات العربية، حيث تشير دراسة (صديقي ،2019) إلى أن الهجرة في الدول المغاربية لم تعد مجرد وسيلة لتحسين الدخل، بل أصبحت تعبيرًا عن فقدان الأمل في المستقبل.

كما توضح دراسة (المنظمة الدولية للهجرة،2022)أن الدوافع الرئيسية لهجرة الشباب العربي تشمل البطالة وعدم الاستقرار وضعف الخدمات. وفي دراسة تحليلية، يرى (حسين، 2020) أن قرار الهجرة يتجاوز البعد الاقتصادي ليشمل أبعادًا نفسية واجتماعية، حيث يرتبط بالشعور بعدم الانتماء.

وفي السياق الليبي، تشير تقارير (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022) إلى تزايد نوايا الهجرة لدى الشباب، خاصة في ظل استمرار الأزمات الاقتصادية والسياسية. وتشير دراسة (عيسى، 2023: 104) إلى أن جزء كبير من الازمة الشبابية يتعلق بالناحية الديمغرافية أو البروز الشبابي، ويتعرض الشباب بصفة عامة للظروف الهيكلية، التي تولد الفقر وتحد من حرية التنقل الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في

المناطق الريفية والطرفية المترتب عتها هجرة اداد كبيرة من شبابها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي بسبب عدم اليقين في المستقبل.

وعلى الرغم من ثراء هذه الدراسات، إلا أنها ركزت على الهجرة كقرار فردي ولم تحلل كنتاج لبنية اجتماعية مأزومة، كما أغفلت دور الثقة والتحولات القيمية في تفسيرها.

رابعًا: التحولات القيمية لدى الشباب

تناولت بعض الدراسات العربية التحولات القيمية لدى الشباب في ظل التغيرات الاجتماعية، حيث يرى (الجبوري، 2017) أن التحولات الاقتصادية والسياسية أدت إلى تغير في منظومة القيم، خاصة ما يتعلق بالعمل والانتماء. كما تشير دراسة (عبد الله،2021) إلى أن الشباب العربي أصبح يميل إلى القيم الفردية على حساب القيم الجماعية، نتيجة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية وفي تحليل سوسيولوجي، يوضح أن الأزمات تؤدي إلى إعادة تشكيل القيم، حيث تتراجع قيم التضامن لصالح قيم البقاء الفردي. لقد ركزت هذه الدراسات على وصف التحولات القيمية ولم تربطها بشكل مباشر بقرارات الهجرة، كذلك لم تدمجها ضمن نموذج تفسيري شامل. وتشير بعض الدراسات العربية الحديثة إلى أن مشكلات الشباب لا يمكن فهمها من خلال عامل واحد، بل هي نتيجة تفاعل عدة عوامل. حيث توصلت دراسة (المنظمة العربية للتنمية الاجتماعية ،2020) إلى أن البطالة وضعف الثقة والتهميش مرتبط بزيادة انماط الهجرة الاحتمالية. كما تؤكد دراسة (حسين،2022) أن الشباب في المجتمعات غير المستقرة يميلون إلى اتخاذ قرارات انسحابية، مثل الهجرة، نتيجة تراكم الضغوط البنيوية.

من خلال استعراض معظم الدراسات حول الشباب، يمكن القول بان هناك اتفاق عام على أن التهميش الاقتصادي للشباب مرتبط بضعف البنية الاقتصادية والمؤسسية. كما أن جل الدراسات تؤكد أن أزمة الثقة تمثل نتيجة مباشرة للتحولات السياسية وعدم الاستقرار . كذلك أظهرت الدراسات أن الشباب يطورون استراتيجيات تكيف متعددة، غالبًا خارج الإطار الرسمي، ومع ذلك هناك نقص واضح في الدراسات التي تدمج بين رأس المال البشري والتحول القيمي في تفسير الحالة الليبية بشكل متكامل. كما تكشف مراجعة الأدبيات عن تركيز الدراسات السابقة على تحليل قضايا الشباب الليبي من زوايا جزئية، حيث تناولت بعض الدراسات البطالة بوصفها ظاهرة اقتصادية، في حين ركزت أخرى على الهجرة

باعتبارها استجابة فردية. إلا أن هناك نقصًا واضحًا في الدراسات التي تربط بين هذه الأبعاد ضمن إطار سوسيولوجي متكامل يأخذ في الاعتبار دور الثقة الاجتماعية والتحولات القيمية. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم نموذج تحليلي يدمج بين العوامل البنيوية والذاتية في تفسير سلوك الشباب الليبي.

الشباب في ليبيا: الواقع البنيوي والتحديات السوسيولوجية

يُعد مفهوم الشباب من المفاهيم السوسيولوجية المركبة التي تتجاوز التحديدات البيولوجية أو النفسية الضيقة، ليُفهم بوصفه بناءً اجتماعيًا يتشكل ضمن سياقات تاريخية وثقافية واقتصادية محددة. وعليه، فإن مرحلة الشباب لا تُختزل في حدود عمرية صارمة بقدر ما تُفهم كمرحلة انتقالية تتحدد ملامحها من خلال أنماط الاندماج في التعليم، وسوق العمل، وتكوين الأسرة، واكتساب المكانة الاجتماعية.

وتشير الأدبيات السوسيولوجية إلى أن هذه المرحلة تمتد في السياقات المعاصرة، ولا سيما في المجتمعات العربية، بين (15–29 سنة)، مع قابلية التمدد أو الانكماش وفق البنية الاقتصادية ومؤسسات الانتقال الاجتماعي. وقد أشار عدد من الدراسات إلى أن تأخر الانتقال إلى الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي في السياقات العربية أسهم في إعادة إنتاج مرحلة شباب ممتدة تتسم بعدم الاستقرار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022؛ عيسى، 2023)

ويمثل الشباب في ليبيا الكتلة الديمغرافية الأكبر نسبيًا، بما يجعلهم عنصرًا مركزيًا في أي مشروع تنموي. (عيسى، 2023) غير أن هذه الكتلة السكانية لم تُترجم إلى قوة إنتاجية فعالة، نتيجة محدودية قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، واعتماد الاقتصاد بشكل كبير على القطاع العام والريع (البنك الدولي، 2020). ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل تُعد أحد أبرز ملامح الأزمة التنموية في ليبيا، حيث يرتفع مستوى التعليم دون أن يقابله توسع موازٍ في فرص التشغيل المنتج.(UNDP, 2022)

التحولات القيمية وإعادة تشكيل اتجاهات الشباب

تُظهر الأدبيات السوسيولوجية أن التحولات البنيوية لا تقتصر على البنية الاقتصادية، بل تمتد إلى إعادة تشكيل المنظومات القيمية وأنماط التمثلات الاجتماعية. ففي السياق الليبي، برزت اتجاهات متزايدة نحو

الفردانية النسبية، وإعادة تعريف مفاهيم النجاح الاجتماعي والاندماج، في ظل تراجع قدرة المؤسسات التقليدية على تنظيم المسارات الحياتية للأفراد (لزايدي، 2021). كما يشير تحليل التغيرات القيمية في المجتمعات الانتقالية إلى أن الشباب يميلون إلى تبني استراتيجيات تكيفية مرنة، تتراوح بين إعادة التكيف الداخلي أو البحث عن مسارات بديلة خارج السياق المحلي، بما في ذلك الهجرة (الجبوري، 2017).

التعليم وسوق العمل: فجوة بنيوية متصاعدة

شهد قطاع التعليم في ليبيا توسعًا كميًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، انعكس في ارتفاع نسب الالتحاق وانخفاض معدلات الأمية بشكل كبير (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2019). إلا أن هذا التوسع لم يُقابل بإصلاح موازٍ في بنية الاقتصاد أو سياسات التشغيل.

وتشير البيانات الرسمية إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، خاصة من حملة الشهادات الجامعية، وهو ما يعكس اختلالًا بنيويًا في العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل (وزارة العمل الليبية، 2021). ويُفسَّر هذا الوضع بضعف التنويع الاقتصادي، ومحدودية القطاع الخاص، وغياب سياسات تشغيل مستدامة. (الشريف.، 2010،عيسى، 2023).

التحولات السياسية وتآكل الثقة المؤسسية

أدت التحولات السياسية التي أعقبت عام 2011 إلى إعادة تشكيل المجال العام وفتح المجال أمام أشكال جديدة من المشاركة الشبابية. غير أن هذا الانفتاح رافقته حالة من عدم الاستقرار المؤسسي، انعكست في تراجع مستويات الثقة في الدولة ومؤسساتها.(UNSMIL 2015) .

وفي هذا السياق، يمكن فهم أنماط المشاركة الشبابية باعتبارها انتقالًا من المشاركة المؤسسية إلى المشاركة الشبكية غير الرسمية، بما يعكس تحولًا في طبيعة رأس المال الاجتماعي من صيغته المؤسسية إلى الصيغ القرابية والمحلية.

التحديات البنيوية: البطالة والهجرة والعنف

تواجه فئة الشباب في ليبيا حزمة من التحديات البنيوية المتداخلة، في مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة، وتزايد الهجرة الخارجية، وضعف فرص الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. وتشير تقارير المنظمة العربية للعمل إلى أن البطالة بين الشباب تُعد من أبرز عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي في المنطقة العربية (المنظمة العربية للعمل، 2021).

وفي السياق الليبي تؤكد تقارير المنظمة الدولية للهجرة أن ليبيا تُعد بلد منشأ وعبور للهجرة، حيث تتزايد تدفقات الشباب الباحثين عن فرص اقتصادية بديلة خارج السياق الوطني (IOM، 2022) . وفي ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فالهجرة خيارًا استراتيجيًا يسعى من خلاله الشباب إلى تحسين مستوى معيشتهم وتحقيق طموحاتهم (ارفيدة، 2017: 25). كما توضح بعض الدراسات أن هناك اتجاهات إيجابية متزايدة لدى الشباب نحو الهجرة، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية، نتيجة الشعور بانسداد الآفاق داخل المجتمع المحلي (الهنشيري، 2021: 6). ويرتبط هذا التوجه كذلك بحالة من الإحباط النفسي وعدم القدرة على تحقيق الذات، مما يعزز الشعور بالاغتراب ويدفع الشباب إلى البحث عن بدائل خارج الوطن (الدوكالي، 2023: 11؛ بومريومة، 2022: 10). وفي السياق ذاته، تؤكد الأدبيات أن العوامل الاقتصادية تظل المحرك الأساسي لهذه الظاهرة، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة وضعف فرص العمل (شبيك، 2023: 9)، وهو ما يؤدي بدوره إلى مجموعة من الآثار الاجتماعية السلبية، مثل تفكك الروابط الأسرية وفقدان الكفاءات الشابة وتأثير ذلك على البنية السكانية للمجتمع (حسن، 2024: 18).

منهجية البحث

نظرًا لطبيعة موضوع الدراسة المرتبط بالتحولات البنيوية وتأثيرها على الشباب الليبي، فقد تم اعتماد مقاربة منهجية تجمع بين التحليل الكمي المدعوم بتفسير سوسيولوجي، وانطلاقًا من طبيعة الموضوع وأهدافه، تم توظيف المقاربة الكمية التي تتيح قياس الاتجاهات والأنماط السلوكية واختبار الفرضيات باستخدام أدوات إحصائية. وقد تكوّن مجتمع الدراسة من الشباب الليبي الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، ولضمان تمثيل مناسب لمجتمع الدراسة، تم اعتماد أسلوب العينة العشوائية الطبقية، بحيث

شمل التقسيم متغيرات الجنس، والمستوى التعليمي، والحالة الوظيفية، وهو ما أتاح تحقيق درجة عالية من التوازن في تمثيل الفئات المختلفة. وقد تم تحديد حجم العينة استنادًا إلى معادلة Krejcie and Morgan، حيث بلغ الحد الأدنى المطلوب 284 مفردة، إلا أنه تم توسيع العينة لتصل إلى 300 مفردة من شباب مدينة طرابلس بهدف تعزيز القدرة التفسيرية للنتائج ورفع مستوى الثقة الإحصائية.

وفيما يتعلق بأداة جمع البيانات، فقد تم تطوير استبيان مقنن استنادًا إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، بحيث غطى الأبعاد الرئيسية للدراسة من خلال مجموعة من المحاور التي شملت الخصائص الديموغرافية، ومؤشرات التهميش الاقتصادي، وأبعاد أزمة الثقة في المؤسسات، بالإضافة إلى استراتيجيات التكيف التي يتبناها الشباب. وقد صيغت فقرات الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي، بما يسمح بقياس درجات الاتفاق بدقة وتحويلها إلى بيانات كمية قابلة للتحليل. ويتكون الاستبيان من أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: **التهميش الاقتصادي** ويقيس البطالة وضعف الدخل وانعدام الاستقرار الوظيفي، مثال: أعاني من صعوبة في الحصول على فرصة عمل، دخلي لا يكفي لتلبية احتياجاتي الأساسية.

المحور الثاني: **الثقة الاجتماعية** ويقيس الثقة في المؤسسات، والشعور بالعدالة والإحساس بالأمان الاجتماعي، مثال: أثق في قدرة المؤسسات على تحسين الأوضاع، أشعر أن هناك عدالة في توزيع الفرص.

المحور الثالث: **التحولات القيمية ويقيس** الاتجاه نحو الفردية، تغير مفهوم العمل، وضعف الانتماء مثال: أفضّل تحقيق مصلحتي الشخصية على المصلحة العامة، لا أرى مستقبلي داخل بلدي.

المحور الرابع: **الهجرة** ويقيس الرغبة في الهجرة، الاستعداد للمغادرة، تصور المستقبل خارج الوطن، مثال: أفكر بجدية في الهجرة، أرى أن مستقبلي أفضل خارج ليبيا.

ولضمان جودة الأداة، تم التحقق من صدقها من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع والإحصاء، حيث تم إجراء التعديلات اللازمة بما يضمن وضوح العبارات وملاءمتها للسياق الليبي. كما تم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، حيث أظهرت النتائج مستويات ثبات مرتفعة تجاوزت 0.87 لجميع الأبعاد، مما يدل على اتساق داخلي للأداة وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

أما على مستوى تحليل البيانات، فقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاستخراج المؤشرات الوصفية والاستدلالية، حيث شمل التحليل الوصفي حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية، بينما تم في الجانب الاستدلالي استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقات بين المتغيرات، وتحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، بالإضافة إلى اختبار (T-test) وتحليل التباين (ANOVA). وفيما يتعلق بالاعتبارات الأخلاقية، التزمت الدراسة بضمان سرية البيانات وعدم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي، مع التأكيد على الطوعية الكاملة لمشاركة المبحوثين وعدم جمع أي معلومات تعريفية حساسة.

التحليل الإحصائي للنتائج (قراءة سوسيولوجية)

سيتم في هذا السياق الانتقال من مستوى الوصف الكمي للبيانات إلى مستوى التفسير السوسيولوجي للعلاقات بين المتغيرات، وذلك من خلال تحليل نتائج الدراسة المتعلقة بالتهميش الاقتصادي، وأزمة الثقة، واستراتيجيات التكيف لدى الشباب الليبي. وقد تم الاعتماد على برنامج SPSS لاستخراج المؤشرات الإحصائية، إلا أن القراءة الحالية لا تكتفي بالعرض الرقمي، بل تسعى إلى تفكيك الدلالات الاجتماعية الكامنة خلف الأرقام، وفهم كيفية تشكل سلوك الشباب داخل سياق بنيوي غير مستقر.

جدول (1): توزيع استجابات أفراد العينة حول التهميش الاقتصادي وفق النسب المؤية

العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
صعوبة الحصول على عمل	3.1%	5.2%	10.4%	38.6%	42.7%	100%
الدخل غير كافٍ	2.8%	6.0%	12.2%	40.1%	38.9%	100%
العمل غير مستقر	4.5%	7.1%	14.0%	39.3%	35.1%	100%
ضعف الفرص الاقتصادية	2.4%	4.8%	11.6%	41.2%	40.0%	100%

تُظهر البيانات أن التهميش الاقتصادي ليس حالة فردية أو ظرفية، بل هو نمط بنيوي واسع الانتشار، حيث تتجاوز نسب الموافقة (أوافق /أوافق بشدة) حاجز 70٪ في معظم المؤشرات. هذا يعني أن الشباب الليبي لا يعيش بطالة فقط، بل يعيش إعادة إنتاج مستمرة للإقصاء من سوق العمل الرسمي. هنا يصبح

التهميش ليس نتيجة نقص مهارات فردية، بل نتيجة اختلال في البنية الاقتصادية نفسها التي لا تولد فرصًا كافية للاندماج.

جدول (2): توزيع استجابات أزمة الثقة وفق النسب المؤية

العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
لا أثق في المؤسسات	1.9%	3.5%	8.6%	36.4%	49.6%	100%
لا توجد عدالة	2.1%	4.2%	9.8%	39.7%	44.2%	100%
الأمان الاجتماعي	1.7%	3.9%	7.5%	41.0%	45.9%	100%

نلاحظ أن حوالي 86%من العينة لديهم مستوى مرتفع من عدم الثقة، وهي نسبة مرتفعة جدًا تعكس أزمة بنيوية عميقة. تُشير النتائج إلى أن أزمة الثقة بلغت مستوى بنيويًا عميقًا، حيث يعبّر أكثر من 80٪ من الشباب عن عدم رضا واضح تجاه المؤسسات. وفق منظور رأس المال الاجتماعي (Putnam)، فإن هذا التآكل في الثقة لا يعني فقط ضعف العلاقة مع الدولة، بل انهيار آليات التنسيق الاجتماعي بين الفرد والمؤسسات الرسمية. وعليه، تتحول الدولة في الوعي الشبابي من فاعل ضامن إلى فاعل غائب أو غير فعال، مما يفسر تزايد الاعتماد على البدائل غير الرسمية.

جدول (3): توزيع التحولات القيمية وفق النسب المؤية

العبارة	أوافق بشدة %	% أوافق	% محايد	لا أوافق %	لا أوافق % بشدة
تفضيل المصلحة الفردية	45%	35%	10%	6%	4%
ضعف الانتماء	40%	34%	12%	8%	6%
تغير مفهوم العمل	38%	36%	14%	7%	5%

تشير النتائج إلى أن حوالي 75٪ من أفراد العينة يتجهون نحو الفردانية وضعف الانتماء، وهو ما يعكس تحولًا عميقًا في النسق القيمي لدى الشباب الليبي. هذا التحول لا يمكن فهمه كاختيار فردي معزول،

بل بوصفه استجابة بنيوية لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية مضطربة. ففي ظل تصاعد التهميش الاقتصادي وتراجع فرص الاندماج الاجتماعي، يجد الشباب أنفسهم أمام واقع تقل فيه الضمانات الجماعية، مما يدفعهم إلى إعادة تموضع قيمي يقوم على تغليب المصلحة الذاتية كآلية للتكيف والبقاء.

جدول (4): توزيع استراتيجيات التكيف وفق النسب المؤية

العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
أفكر في الهجرة	3.6%	6.8%	11.4%	37.9%	40.3%	100%
أعمل في القطاع غير الرسمي	4.9%	8.2%	13.7%	38.5%	34.7%	100%
أعتمد على العلاقات	2.7%	5.5%	10.1%	40.8%	40.9%	100%

تُظهر النتائج أن التكيف ليس سلوكًا هامشيًا، بل هو إعادة إنتاج منظمة لبدائل اقتصادية واجتماعية. فارتفاع نسب العمل غير الرسمي والهجرة يعكس ما يمكن تسميته بـ العقلانية تحت الضغط البنيوي، حيث لا يتحرك الشباب خارج النظام، بل يتحركون داخل فراغ النظام.

جدول (5): توزيع اتجاهات الهجرة وفق النسب المؤية

العبارة	أوافق بشدة%	أوافق%	محايد%	لا أوافق %	لا أوافق بشدة %
الرغبة في الهجرة	60%	25%	8%	4%	3%
الاستعداد للمغادرة	52%	28%	10%	6%	4%
مستقبل أفضل بالخارج	58%	27%	8%	4%	3%

تُظهر النتائج أن أكثر من 80٪ من الشباب لديهم توجه قوي للهجرة، تكشف هذه النتائج عن تحول الهجرة من خيار إلى استراتيجية حياة، حيث لم تعد مجرد رد فعل اقتصادي، بل أصبحت تعبيرًا عن فقدان الأمل في التغيير الداخلي. الهجرة هنا ليست حركة جغرافية فقط، بل انسحاب رمزي من المجتمع.

كما أظهرت النتائج وجود تأثير دال إحصائيًا للتحولات القيمية على الميل نحو الهجرة (Beta = 0.33, Sig = 0.000)، مما يدعم الفرضية الرابعة لهذه الدراسة، ويعكس تحولًا في منظومة القيم نحو خيارات أكثر فردانية وانفتاحًا على الهجرة. كما أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي دال إحصائيًا للثقة الاجتماعية على الميل نحو الهجرة (Beta = -0.38, Sig = 0.000)، مما يؤكد أن ارتفاع مستويات الثقة يسهم في تقليل نزعة الهجرة لدى الشباب.

جدول (6): نموذج تفسير الهجرة، تحليل الانحدار الخطي(Regression Analysis)

المتغير المستقل	Beta	t-value	Sig.
التهميش الاقتصادي	0.41	6.82	0.000
الثقة الاجتماعية	-0.38	-5.91	0.000
التحولات القيمية	0.33	4.77	0.000

$R^2 = 0.62$

أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التهميش الاقتصادي وأزمة الثقة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى لهذه الدراسة، حيث تشير قيمة (Sig < 0.05) إلى معنوية العلاقة، مما يعكس أن تدهور الأوضاع الاقتصادية يسهم في تقويض مستويات الثقة الاجتماعية لدى الشباب.

ويكشف نموذج الانحدار الخطي الوارد في جدول (6) عن قدرة تفسيرية واضحة للمتغيرات المستقلة في تفسير سلوك الهجرة لدى الشباب، حيث تُظهر قيم معاملات الانحدار (Beta) ودلالتها الإحصائية (Sig = 0.000) أن جميع المتغيرات لها تأثير معنوي قوي. فقد جاء التهميش الاقتصادي كأقوى متغير مؤثر بقيمة (Beta = 0.41) و(t = 6.82)، ما يشير إلى علاقة طردية قوية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات التهميش الاقتصادي إلى زيادة احتمالية تبني خيار الهجرة، وهو ما يعكس الدور الحاسم للعوامل الاقتصادية في دفع الشباب نحو البحث عن بدائل خارجية. في المقابل، أظهرت الثقة الاجتماعية تأثيرًا عكسيًا ذا دلالة إحصائية (Beta = -0.38) و(t = -5.91)، بما يعني أن انخفاض الثقة الاجتماعية يسهم بشكل مباشر في تعزيز النزعة نحو الهجرة، بينما يؤدي ارتفاعها إلى الحد منها، وهو ما يؤكد أهمية رأس المال الاجتماعي في تثبيت الأفراد داخل مجتمعاتهم. أما التحولات القيمية فقد سجلت

تأثيرًا طرديًا ملحوظًا (Beta = 0.33) و(t = 4.77)، ما يدل على أن التغير في المنظومة القيمية باتجاه الفردانية والانفتاح يعزز من قابلية الشباب لتبني خيار الهجرة كاستراتيجية للتكيف. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن النموذج يبرز بنية سببية متكاملة، تتفاعل فيها الضغوط الاقتصادية مع هشاشة الثقة الاجتماعية والتحولات القيمية لإنتاج نزعة مرتفعة نحو الهجرة، بما يعكس أن هذه الظاهرة ليست نتاج عامل منفرد، بل حصيلة تفاعل دينامي بين أبعاد بنيوية وثقافية متداخلة.

جدول (7): المتوسطات والانحراف المعياري

المتغير	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
التهميش الاقتصادي	300	4.22	0.68	مرتفع
الثقة الاجتماعية	300	2.22	0.74	منخفض
التحولات القيمية	300	3.94	0.71	مرتفع
الهجرة	300	4.30	0.66	مرتفع جدًا

تكشف نتائج التحليل الإحصائي عن أنماط دالة تعكس طبيعة التحولات البنيوية التي يعيشها الشباب في المجتمع الليبي، حيث تُظهر المتوسطات الحسابية تباينًا واضحًا بين المتغيرات المدروسة، بما يعكس اختلالًا في التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والقيمية، ويشير إلى بنية اجتماعية تعاني من ضعف في قدرة إدماج الشباب ضمن مسارات الاستقرار. فقد سجّل التهميش الاقتصادي متوسطًا مرتفعًا (4.22) بانحراف معياري (0.68)، وهو ما يدل على إدراك واسع بوجود إقصاء اقتصادي يرتبط بمحدودية فرص العمل وضعف استيعاب السوق للكفاءات، الأمر الذي يكشف عن خلل بنيوي في تحويل رأس المال البشري إلى فرص فعلية. وفي المقابل، جاءت الثقة الاجتماعية بمستوى منخفض (2.22) وانحراف معياري (0.74)، مما يعكس تراجعًا في الثقة بين الأفراد والمؤسسات، ويشير إلى هشاشة رأس المال الاجتماعي وانكفاء الأفراد نحو الشبكات الضيقة على حساب المجال العام. كما أظهرت التحولات القيمية مستوى مرتفعًا (3.94)، بما يعكس حالة إعادة تشكيل للمنظومة القيمية لدى الشباب، تتجه نحو مزيد من الفردانية والمرونة كاستجابة لضغوط الواقع البنيوي. أما متغير الهجرة فقد

سجّل أعلى متوسط (4.30) بانحراف معياري (0.66)، ما يدل على أنها أصبحت خيارًا استراتيجيًا لدى الشباب، تعبيرًا عن فقدان الثقة في فرص التحسن الداخلي. وبذلك، تكشف النتائج في مجملها عن ترابط سببي ضمني، حيث يقود التهميش الاقتصادي إلى تآكل الثقة الاجتماعية، ويُفضي ذلك إلى تحولات قيمية عميقة، تنتهي باتخاذ الهجرة كآلية تكيف قصوى مع الأزمة البنيوية.

المناقشة العامة للنتائج

تشير نتائج الدراسة الحالية إلى وجود بنية سوسيولوجية مركبة تحكم تجربة الشباب الليبي في ظل التحولات البنيوية المعاصرة، حيث تتفاعل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والقيمية في تشكيل أنماط السلوك والاتجاهات، خاصة فيما يتعلق بالثقة الاجتماعية واستراتيجيات التكيف والميل نحو الهجرة.

واستنادًا إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، تم اختبار مجموعة من الفرضيات التي سعت إلى تفسير هذه العلاقات. وقد أظهرت النتائج دعمًا إحصائيًا واضحًا لمعظم هذه الفرضيات، بما يعكس اتساق النموذج التفسيري المقترح.

فيما يتعلق بالفرضية الأولى، التي افترضت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التهميش الاقتصادي وأزمة الثقة، كشفت النتائج عن وجود علاقة معنوية، مما يشير إلى أن تدهور الأوضاع الاقتصادية يسهم في إضعاف مستويات الثقة الاجتماعية لدى الشباب.

أما الفرضية الثانية، المتعلقة بالعلاقة بين أزمة الثقة واستراتيجيات التكيف، فقد أظهرت النتائج وجود ارتباط دال إحصائيًا، حيث يتجه الشباب في ظل انخفاض مستويات الثقة إلى تبني استراتيجيات تكيف بديلة، تتسم غالبًا بالنزعة الفردانية أو الانسحاب من المجال العام، وهو ما يعكس تحولات عميقة في أنماط التفاعل الاجتماعي.

وفيما يخص الفرضية الثالثة، التي تناولت تأثير التهميش الاقتصادي على الميل نحو الهجرة، فقد أكدت نتائج تحليل الانحدار الخطي وجود تأثير إيجابي دال إحصائيًا (Beta = 0.41, Sig = 0.000)، مما يدل على أن التهميش الاقتصادي يمثل عاملًا حاسمًا في دفع الشباب نحو التفكير في الهجرة كخيار بديل لتحسين أوضاعهم المعيشية.

كما دعمت النتائج الفرضية الرابعة، التي افترضت وجود تأثير للتحولات القيمية على اتجاهات الهجرة، حيث أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا دالًا (Beta = 0.33, Sig = 0.000)، مما يعكس تحولًا في منظومة القيم نحو مزيد من الفردانية والانفتاح على البدائل خارج الإطار المحلي.

أما الفرضية الخامسة، المتعلقة بتأثير الثقة الاجتماعية على الميل نحو الهجرة، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي دال إحصائيًا (Beta = -0.38, Sig = 0.000)، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستويات الثقة يسهم في تقليل نزعة الهجرة، من خلال تعزيز الشعور بالانتماء والاستقرار الاجتماعي.

لقد أظهرت النتائج أن التهميش الاقتصادي سجل مستوى مرتفعًا، وهو ما يعكس حالة من الإقصاء البنيوي الذي يحد من فرص الشباب في الاندماج داخل السوق والعمل المنتج. هذه النتيجة تتسق مع ما توصلت إليه دراسة عبد الله (2019)، التي أكدت أن ضعف الفرص الاقتصادية يؤدي إلى تراجع الإحساس بالاستقرار الاجتماعي. كما تتوافق مع منطلقات نظرية رأس المال البشري، حيث تفترض أن الاستثمار في التعليم والمهارات يجب أن يقود إلى فرص أفضل، إلا أن نتائج الدراسة الحالية تكشف عن فجوة واضحة بين التأهيل وسوق العمل، مما يخلق حالة من الإحباط وفقدان الجدوى.

عليه، يمكن القول إن التهميش الاقتصادي لا يعمل فقط كعامل مادي، بل كقوة تفكيكية تعيد تشكيل إدراك الشباب لمستقبلهم. فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية بين التهميش الاقتصادي وأزمة الثقة، وهو ما يمكن تفسيره من خلال منظور رأس المال الاجتماعي لدى Bourdieu وPutnam، حيث يؤدي ضعف الاندماج الاقتصادي إلى تآكل الثقة في المؤسسات الرسمية، واستبدالها بأنماط من الثقة الجزئية القائمة على الشبكات الاجتماعية الضيقة. فالشباب الذي لا يجد موقعًا له داخل البنية الاقتصادية الرسمية، يميل إلى الانسحاب الرمزي من الدولة، وهو ما يفسر ارتفاع نسب عدم الثقة التي سجلتها الدراسة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عبد اللطيف (2019) التي أكدت أن الشباب في السياقات العربية الهشة يميل إلى فقدان الثقة في المؤسسات لصالح الاعتماد على الروابط غير الرسمية.

ويتبين في سياق قراءة نتائج الدراسة الحالية إلى أن حوالي 75٪ من الشباب الليبي يتجهون نحو الفردانية وضعف الانتماء، وهي نتيجة تتسق بشكل واضح مع عدد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت

التحولات القيمية في المجتمعات التي تمر بأزمات بنيوية. فقد بيّنت دراسة (عبد الله، 2019: 87) أن التحولات الاقتصادية في المجتمعات العربية أدت إلى تراجع القيم الجماعية وصعود النزعة الفردية، كما توصلت دراسة (بن سالم، 2020) إلى أن هشاشة البنية المؤسسية في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي تسهم في إضعاف الشعور بالانتماء، ودفع الأفراد نحو تبني استراتيجيات فردية للبقاء.

لقد أظهرت النتائج انخفاضًا حادًا في مستوى الثقة الاجتماعية، خاصة تجاه المؤسسات، وفي السياق الليبي، أظهرت دراسة (الزواري، 2021) أن الشباب الليبي يعاني من أزمة ثقة مركبة في المؤسسات، وهو ما انعكس في تراجع الالتزام بالقيم الجماعية، وزيادة النزعة نحو تحقيق المصالح الفردية. كما أكدت دراسة (القماطي، 2022) أن التحولات الاجتماعية بعد 2011 أدت إلى إعادة تشكيل منظومة القيم، حيث برزت الفردانية كخيار تكيفي في ظل غياب الاستقرار. وعلى المستوى النظري، تتقاطع هذه النتائج مع طرح (Inglehart, 1997) حول التحول القيمي، الذي يرى أن الأزمات الاقتصادية والسياسية تؤدي إلى انتقال المجتمعات من القيم الجماعية إلى القيم الفردية. كما يدعم (Beck, 1992) في نظريته حول "مجتمع المخاطر" فكرة أن الأفراد في البيئات غير المستقرة يميلون إلى الاعتماد على أنفسهم بدلًا من المؤسسات، وهو ما يعزز النزعة الفردانية.

ومن زاوية أخرى، يفسر Beck (1992) هذه الظاهرة من خلال مفهوم "**مجتمع المخاطر**"، حيث يصبح الفرد مسؤولًا عن إدارة حياته في ظل غياب الحماية المؤسسية. بالتالي، لا يمكن النظر إلى الفردانية كخيار ثقافي حر، بل كاستجابة تكيفية لبيئة غير مستقرة. كذلك، يفسر (Putnam, 2000) هذه الظاهرة من خلال مفهوم "**تآكل رأس المال الاجتماعي**"، حيث يؤدي ضعف الثقة والتماسك الاجتماعي إلى انخفاض المشاركة المجتمعية وارتفاع النزعة الفردية، وهو ما يتطابق مع نتائج الدراسة الحالية المتعلقة بانخفاض الثقة الاجتماعية وارتفاع الميل نحو الهجرة.

وفيما يتعلق باستراتيجيات التكيف، فقد بينت النتائج أن الشباب الليبي لا يقف موقفًا سلبيًا إزاء هذه التحولات، بل يطور أنماطًا تكيفية متنوعة تشمل العمل غير الرسمي، والهجرة، والاعتماد على العلاقات الاجتماعية، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء تصور de Certeau حول تكتيكات الحياة اليومية، حيث يقوم الأفراد بإعادة توظيف الموارد المتاحة لهم بطرق غير رسمية للتغلب على القيود البنيوية. كما تعكس

هذه النتائج أيضًا ملامح التحول القيمي الذي أشار إليه Inglehart، حيث يتحرك الشباب بين قيم البقاء التي تفرضها الظروف الاقتصادية، وقيم الطموح الفردي التي تدفعهم للبحث عن بدائل خارج الإطار التقليدي، مثل الهجرة أو العمل الرقمي.

أظهرت النتائج ارتفاعًا كبيرًا في اتجاهات الهجرة، حيث عبّر غالبية الشباب عن رغبتهم في مغادرة البلاد. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة القماطي (2022)، التي ربطت بين التحولات الاجتماعية في ليبيا بعد 2011 وتصاعد نوايا الهجرة. كما تشير الأدبيات إلى أن الهجرة في السياقات غير المستقرة تتحول من خيار فردي إلى سلوك جماعي شبه طبيعي(ارفيدة، 2017: 25). إن الهجرة واستراتيجيات التكيف لا تمثل انحرافًا اجتماعيًا، بل استجابة عقلانية لبيئة غير مستقرة. كما ترتبط هذه الظاهرة بحالة من الإحباط النفسي وعدم تحقيق الذات (الدوكالي، 2023: 11). ولا يمكن فهم ظاهرة الهجرة بمعزل عن السياق النفسي والاجتماعي الذي يعيشه الشباب، حيث ترتبط هذه الظاهرة بحالة من الإحباط الناتج عن عدم القدرة على تحقيق الذات داخل المجتمع المحلي، وهو ما يدفع الشباب إلى البحث عن فرص بديلة خارج الوطن. ويتعزز هذا التوجه في ظل الشعور بالاغتراب الاجتماعي الناتج عن الفجوة بين الطموحات الفردية والواقع المعيشي، مما يؤدي إلى ضعف الانتماء وازدياد الرغبة في الهجرة (بومريومة، 2022: 10). إضافة إلى ذلك، تلعب العوامل الاقتصادية دورًا حاسمًا، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى الدخل، الأمر الذي يجعل الهجرة خيارًا منطقيًا من وجهة نظر الشباب (شبيك، 2023: 9).

إن ما يعيشه الشباب الليبي اليوم ليس مجرد تحول اجتماعي عابر، بل هو إعادة تشكل عميقة للعلاقة بين الفرد والمجتمع، حيث لم يعد الانتماء معطى ثابتًا، بل خيارًا مشروطًا بقدرة المجتمع على الاحتواء.

الخاتمة

تكشف نتائج الدراسة أن أوضاع الشباب الليبي في ظل التحولات البنيوية المعاصرة تتحدد ضمن بنية اجتماعية واقتصادية غير قادرة على إنتاج إدماج فعّال، حيث يتداخل التهميش الاقتصادي مع تراجع الثقة في المؤسسات، بما يؤدي إلى إعادة تشكيل أنماط السلوك الاجتماعي واتجاهات المستقبل لدى الشباب.

وقد أظهرت الدراسة أن التهميش الاقتصادي يمثل العامل البنيوي الأكثر تأثيرًا في تفسير سلوك الشباب، ليس فقط من حيث محدودية فرص العمل، بل من حيث إعادة إنتاج الإحساس بالإقصاء وفقدان الجدوى من الاستثمار التعليمي. كما بينت النتائج أن أزمة الثقة في المؤسسات ليست ظاهرة نفسية أو ظرفية، بل تعكس خللاً في العلاقة بين الدولة والمجتمع، أدى إلى انتقال الثقة من المجال العام إلى دوائر اجتماعية ضيقة.

وفي المقابل، اتضح أن استراتيجيات التكيف التي يعتمدها الشباب، وعلى رأسها العمل غير الرسمي والهجرة، لا تعكس انسحابًا فرديًا بقدر ما تعكس إعادة تنظيم عقلانية للخيارات داخل سياق بنيوي محدود الفرص. كما تشير النتائج إلى أن التحولات القيمية نحو الفردانية تمثل استجابة تكيفية أكثر منها تحولًا ثقافيًا مستقلًا.

تخلص الدراسة إلى أن معالجة أوضاع الشباب لا يمكن أن تتم عبر تدخلات قطاعية جزئية، بل عبر إعادة بناء شاملة لآليات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي واستعادة الثقة المؤسسية، بما يضمن تحويل الشباب من فاعلين على هامش البنية الاجتماعية إلى قوة إنتاجية داخلها. وتؤكد هذه النتائج أن معالجة قضايا الشباب الليبي لا يمكن أن تقوم على افتراض فاعلية المؤسسات بشكل مسبق، بل يجب أن تنطلق من إعادة بناء الثقة المؤسسية كمدخل أساسي لأي إصلاح اقتصادي أو اجتماعي.

التوصيات

استنادًا إلى نتائج الدراسة، وبالنظر إلى أن أزمة الثقة في المؤسسات تُعد أحد المحددات البنيوية الأساسية لسلوك الشباب، فإن التوصيات التالية تنطلق من مبدأ إعادة بناء الثقة بشكل تدريجي:

1. **على المستوى الاقتصادي**، يتطلب الحد من التهميش الاقتصادي تبني سياسات تحّول اقتصادي واقعي تقوم على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي، مع التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2. على مستوى سوق العمل، توصي الدراسة بإعادة هيكلة سوق العمل من خلال دعم ريادة الأعمال وتنظيم القطاع غير الرسمي ودمجه تدريجيًا. وفي ظل ضعف الثقة، ينبغي أن تتم هذه الإجراءات عبر آليات واضحة ومعلنة وقابلة للمتابعة.

4. على المستوى الاجتماعي، توصي الدراسة بدعم المبادرات الشبابية المستقلة والشبكات المجتمعية المحلية، وتفعيل دور الأطر الوسيطة (جمعيات، مبادرات، منصات شبابية) باعتبارها قنوات بديلة مؤقتة لتعزيز الاندماج الاجتماعي.

5. على المستوى القيمي والثقافي، توصي الدراسة بـفهم التحولات القيمية لدى الشباب كاستجابة واقعية وبناء خطاب واقعي يعترف بتحدياتهم بدل الوعظ القيمي، وربط قيم الانتماء بفرص حقيقية داخل المجتمع.

6. **على مستوى السياسات الشبابية،** تدعو الدراسة إلى صياغة سياسات شبابية تقوم على إشراك الشباب فعليًا في صنع القرار مع إنشاء منصات حوار حقيقية بين الشباب وصناع القرار.

قائمة المراجع

- ارفيدة، فاطمة محمد. (2017). هجرة الشباب الليبي للخارج: الأسباب والنتائج. مجلة كلية الآداب، جامعة مصراتة.
- أرميص، علي. (2013). البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي. المجلة الدولية للتنمية. المجلد الثاني، العدد الأول 123ـ138
- أصداء بيرسون. (2016). استطلاع رأي الشباب العربي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). Youth and Resilience in Fragile Contexts.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). تقرير التنمية البشرية في ليبيا.
- بن سالم، أحمد. (2018). التهميش الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات العربية. مجلة العلوم الاجتماعية.
- بن سالم، أحمد. (2020). أثر عدم الاستقرار السياسي على القيم الاجتماعية لدى الشباب. المجلة العربية لعلم الاجتماع، 12(2)، 45–67.
- البنك الدولي. (2020). Libya Economic Monitor.

- بومريومة، سالم محمد. (2022). الشباب الليبي بين الاغتراب والاندماج. مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي.
- الجبوري، أحمد. (2017). التحولات القيمية لدى الشباب العربي. عمان: دار الفكر.
- حسن، محمود أحمد عبد الله. (2024). الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية في ليبيا. مجلة العماد للدراسات الإنسانية والاجتماعية.
- حسين، محمود. (2022). الشباب العربي واستراتيجيات التكيف الاجتماعي. مجلة الدراسات الاجتماعية.
- الدوكالي، زينب محمد. (2023). تعثر تحقيق الذات والهجرة لدى الشباب الليبي. مجلة العلوم الاجتماعية.
- الزايدي، سالم. (2021). أزمة الثقة لدى الشباب الليبي. مجلة العلوم الاجتماعية الليبية.
- الزواري، خالد. (2021). أزمة الثقة الاجتماعية لدى الشباب الليبي. مجلة العلوم الاجتماعية الليبية، 5(1)، 88–110.
- شبيك، سعاد فرج. (2023). الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة في ليبيا. مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي.
- صديقي، العربي. (2019). الهجرة والتحولات الاجتماعية في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الحفيظ، عبد العزيز محمد. (2023). اتجاهات الشباب الليبي نحو المشاركة السياسية. مجلة أبحاث، جامعة سرت.
- عبد الله، سمير. (2021). القيم الاجتماعية والتحولات المعاصرة. القاهرة: دار المعرفة.
- عبد الله، محمد. (2019). التحولات القيمية في المجتمعات العربية في ظل العولمة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبد المجيد، رمضان. (2020). سياسات تشغيل الشباب في الدول المغاربية. مجلة العلوم الإنسانية.

- علي الشريف. (2010). السكان والتعليم والقوى العاملة. طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية.
- عيسى، محمود عمر(2023) الشباب في السياقات الهشة "ازمة الانتقال مع الانتظار". المجلة الليبية لعلم الاجتماع، العدد 3
- القماطي، سالم. (2022). التحولات الاجتماعية في ليبيا بعد 2011. طرابلس: مركز الدراسات الليبية.
- الكيلاني، محمد. (2019). الثقة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية. مجلة علم الاجتماع، 8(2)، 45–67.
- مجلس التخطيط الوطني. (2014). الاستراتيجية الوطنية للشباب. طرابلس.
- المنظمة العربية للتنمية الاجتماعية. (2020). تقرير التنمية الاجتماعية العربية. القاهرة.
- المنظمة العربية للعمل. (2021). تقرير العمل العربي. القاهرة.
- الهنشيري، نجية علي عمر. (2021). اتجاهات الشباب الليبي نحو الهجرة غير الشرعية. مجلة أبحاث، جامعة سرت.

- Beck, U. (1992). Risk society: Towards a new modernity. Sage Publications.
- Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. Richardson (Ed.), Handbook of theory and research for the sociology of education.
- de Certeau, M. (1984). The Practice of Everyday Life. University of California Press.
- Inglehart, R. (1997). Modernization and Postmodernization. Princeton University Press.
- Inglehart, R., & Welzel, C. (2005). Modernization, cultural change, and democracy. Cambridge University Press.

- Putnam, R. D. (2000). Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. Simon and Schuster
- International Organization for Migration (IOM). (2022). World Migration Report.
- UNSMIL. (2015). Report on the Human Rights Situation in Libya.